عنوان المداخلة : السعر العادل للبترول ، بين كواليس السياسة و أرقام الاقتصاد

الأستاذ : قويدري قوشيح بوجمعة – جامعة خميس مليانة–

الملخص : يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل و إحاطة بالغموض و السرية،و بصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر ، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار البترول، إلى حد أن فهم عملية التسعير و إدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره ،كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية، و من خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى محددات سعر البترول مع اعطاء نموذج للسعر العادل للبترول و الذي يمكن ان يرضي الدول المنتجة و الدول المستهلكة على حد سواء من خلال ثلاث مباحث كانت على النحو التالي :

- المبحث الأول: السعر البترولي و أساليب التسعير في السوق البترولية.
- المبحث الثاني : محددات أسعار البترول.
- المبحث الثالث:العوامل المحددة للسعر الموضوعي(العادل) للبترول.

مقدمة: إن دراسة السوق البترولية و تبيين الفاعلين الرئيسين فيها و العوامل المؤثرة في الأسعار، تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن ، فالمتتبع لتطورات أسعار البترول عبر الزمن يلاحظ بأنه حدثت تغيرات كبيرة في أسعار البترول و التي تلعب دورا كبيرا في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول المتخلفة التي تعتمد في صادراتها على البترول بصفة خاصة ،و التي تعمل على الحفاظ على مستوى مرتفع لأسعار البترول الذي يتناسب مع متطلباتها و حاجياتها المستوردة من العالم الخارجي ، أي أنها تحاول تحقيق توازنات اقتصادية داخلية و خارجية بسبب اعتمادها على تصدير البترول بنسبة كبيرة ، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، و الدول الصناعية المتقدمة التي تحاول من جهتها الحفاظ على مستوى منخفض لأسعار البترول الذي يتلاءم مع قدراتها الشرائية لتوفير كميات أكبر منه من أجل الإبقاء على معدلات نمو مرتفعة لاقتصادياتها ، ومن هذا المنطلق تم تخصيص هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي : ما هي العوامل المؤثرة في تحديد أسعار البترول ، و ما هو السعر الأمثل له، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: السعر البترولي و أساليب التسعير في السوق البترولية.

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل و إحاطة بالغموض و السرية،و بصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر ، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار البترول، إلى حد أن فهم عملية التسعير و إدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره ،كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية، و قبل الدخول في أساليب تسعير البترول نقوم أولا بتعريف السعر البترولي و أنواعه في السوق البترولية.

أولا–السعر البترولي :

١– تعريفه: السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، و السعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، و من خلال هذا التعريف للسعر فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

٢–أنواع أسعار البترول: عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار البترول، و ذلك لشيوع استخدام العديد ممن المصطلحات السعرية البترولية ، حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين و مميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ،ومن أبرز هذه الأنواع هي[1]:

أ–السعر المعلن أو الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام ١٨٨٠ في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندر اندوايل.

ب–السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع و المشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع ، و السعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة و بعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك،أوابك ، أو الدول الأجنبية الأخرى.

ج–سعر الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات ، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ و اعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة و الشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين ، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام و الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق ، إن هذا السعر أخذت به و طبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر و فرنسا في ١٩٦٥.

د–سعر الكلفة الضريبية : هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، و هو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة .

و–السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، و هذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة و المشترية و بصورة آنية.

ثانيا–أساليب التسعير في السوق البترولية:

لقد كان التصحيح السعري ١٩٧٣ نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية، و لذلك ارتأينا أن نميز بين ممارسة التسعير قبل التصحيح السعري ١٩٧٣ و التسعير بعده.

١- تسعير البترول قبل التصحيح السعري لـ١٩٧٣:

إن شركات البترول العالمية الكبرى كانت تعتبر في هذه المرحلة أن انفرادها بالتسعير هو أحد أهم أعمدة استمرارها و رخائها ،و أهم دعامات إحكام سيطرتها على الصناعة ، و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية[ii].

أ-التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة .

كانت الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الثانية،هي أكبر منتجي البترول في العالم ، و كانت أيضا أكبر مصدريه، و يبدو طبيعيا أن أسعار البترول في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا و سياسات الولايات المتحدة الأمريكية و مصالحها ، و كانت النتيجة أن أسعار البترول الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك ، نقطة الأساس الوحيدة و قد كرست اتفاقية كناكري (١٩٢٨) و التي انبثق عنها كارتل شركات البترول الكبرى ،حيث أكدت أن أسعار البترول في أي مكان بالعالم يتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، بصرف النظر عن المصدر الذي ورد منه البترول أو لتكاليف الإنتاج فيه أو تكاليف النقل منه .

معنى ذلك النظام أن سعر البترول في مرسيليا مثلا، كان يساوي سعره في خليج المكسيك مضافا إليه أجور الشحن في خليج المكسيك إلى مرسيليا بصرف النظر عن المصدر الحقيقي الذي جاء منه البترول ، و كان الأمر بالتالي يستوي للمشتري أينما كان أن يستورد احتياجاته البترولية من أي مكان طالما أن السعر في نقطة التسليم كان واحدا .

لقد حقق هذا النظام من التسعير الأهداف الإستراتيجية ليس فقط لشركات البترول الكبرى ، و إنما أيضا للولايات المتحدة الأمريكية، و ليس غريبا بالتالي إن كان الشعار السائد في الصناعة البترولية هو أن ما يخدم مصالح أمريكا يخدم مصالح الشركات ، و ما يخدم مصالح الشركات يخدم مصالح أمريكا.

لم تكن الأسعار في ظل هذه السيطرة الكاملة للشركات الكبرى تتحدد لتفاعل قوى السوق المعتاد أو تبعا لقوانين العرض و الطلب، و إنما طبقا لحسابات و عوامل خاصة تتعلق بمدى الارتباط و الاستقلال بين أسعار الخام و أسعار المنتجات

ب- التسعير حسب نظام نقطتي الأساس.

استمر نظام نقطة الأساس الوحيدة –خليج المكسيك- مقبولا كواحدة من حقائق الحياة العادية التي لا يناقشها أحد ، و كانت الشركات البترولية تحقق من خلاله أرباحا خيالية و توازنا متفقا مع مصالحها في صناعة البترول العالمية .

و لكن هذا النظام في التسعير انهار على إثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع غيرالمبرر في أسعار البترول المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية ، و تدخلت الحكومة البريطانية و مارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي، كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول ، و حدد سعر البترول في "عبدان" (إيران) في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك ، و منذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطتا أساس ، خليج المكسيك و الخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتين.

و يمكن إيجاز العوامل المؤدية إلى إتباع هذه القاعدة التسعيرية لأسعار البترول الخام فيما يلي[iii]:

- قيام الحرب العالمية الثانية و ما تطلبته من استهلاك واسع للبترول.

- التزايد الواسع و الكبير لمكانة و أهمية بترول الشرق الأوسط عالميا و بترول الخليج العربي خاصة في السوق البترولية الدولية.

– التناقض و التنافس في المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية و شركاتها البترولية و بين الحلفاء الرئيسية كفرنسا و انجلترا.

– استمرار المحافظة على القوة التنافسية للبترول الأمريكي إزاء البترول الأجنبي، و خاصة بترول منطقة الخليج العربي، و ذلك بحصر منطقة سوقه في قسم في السوق الأوروبية بشكل خاص و ليس كل السوق الأوروبية، إضافة إلى تحديد سعره المعلن وفق سعر البترول الأمريكي.

نلاحظ مرة أخرى أن معادلة التسعير و العوامل الحاكمة لها كانت تتجاهل إلى حد شبه مطلق مصالح الدول المصدرة للبترول، و إنما المهم هو مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و مصالح الشركات و مصالح الدول المستهلكة في أوروبا ، و بما أن عائدات الدول المنتجة ابتداءا من الخمسينات كانت تحسب بالنسبة للسعر المعلن، فان أي خفض في السعر كان يعني انخفاضا في عائداتها ، أي أن الشركات البترولية كانت تنفرد بقرارات التسعير ، و تحددها تبعا لمصالحها و مصالح الدول المستهلكة ، و دون أي اعتبار لمصالح الدول المنتجة التي ظلت عديمة التأثير في الأسعار حتى عام ١٩٦٠ حين أنشئت منظمة الأوبك ، و بدأت الدول المنتجة تشارك في عملية تحديد السعر.

ج–التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار.

كانت الاتجاهات الوطنية و تزايد الوعي البترولي بالدول المنتجة ، و بالتالي ضغط الرأي العام بها على حكوماتها لتحسين من شروط التعامل في البترول، و لتؤكد حقها في جني ثرواتها البترولية و لتضع حدا للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة ، و بالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتهم ، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول" أوبك" كجبهة موحدة للمنتجين ، و كان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار البترول من الانخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات و بين الدول المنتجة ، و بدأت القوى الحاكمة للصناعة تتغير قليلا و شيئا فشيئا، و استطاعت المنظمة بالفعل من تثبيت الأسعار المعلنة للبترول عند مستواها في أوت ١٩٦٠ و لأكثر من ١٠ سنوات بعد ذلك، و بالتالي أضحى السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساسا لحساب عائدات الحكومات المنتجة ، و بصرف النظر عن السعر الفعلي الذي تبيع به الشركات و الذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي ٢٠–٢٥٪ خلال هذه الفترة.

٢– تسعير البترول بعد التصحيح السعري لـ ١٩٧٣:

لم تكن أسعار البترول قبل ١٩٧٣ تخضع لعوامل العرض و الطلب ، إذ أن السوق كانت تحتكرها قلة، و خضع تسعير البترول لمشيئة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت شركاتها تسيطر على الجزء الأكبر من السوق البترولية العالمية ،كما أن هذه الشركات لم تكن تهتم بمسألة القيم النسبية لأنواع البترول الخام بسبب سيطرتها على جميع مراحل صناعة البترول العالمية ، و في ظل هذه الأوضاع كان سعر البترول يفتقد للمعنى الاقتصادي لمفهوم السعر، إذ أنه كان سعرا وهميا الغرض منه دفع عوائد البترول لحكومات الدول المنتجة ، و لم تكن هذه العوائد في أحسن حالاتها تشكل إلا الجزء

اليسير مما كانت تحصل عليه الشركات من أرباح نتيجة عمليات ونقل وتكرير وتسويق البترول، ولقد تمخضت هذه السياسة الخاصة بتسعير البترول عن الأتي[iv] :

- لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك منابع البترول، و لكنها كانت تعكس سيطرة شركات البترول.
- لم تكن الأسعار تأخذ في حسابها التكاليف الحدية لحقول البترول الصعبة.
- لم تكن أسعار البترول تأخذ في اعتبارها تكلفة إنتاج المصادر البديلة للطاقة عند حساب تكاليف الإنتاج ، و قد أدى ذلك إلى زيادة حصة البترول في إجمالي استهلاك الطاقة و هو الأمر الذي يعمل على سرعة نضوبه.
- لم تواكب أسعار البترول التغيرات في المستويات العامة للأسعار لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر ١٩٧٣ زمام المبادرة في تحديد سعر البترول الخام و عائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات البترولية ، و قد قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر البترولي إلى ١٠,٣٤ دولار للبرميل[v] ابتداء من عام ١٩٧٤،إن هذا التغيير لم ينشأ من فراغ و إنما كان ذلك نتيجة منطقية لمجموعة من العوامل ، و التي جعلت الموقف كله يتحرك لصالح مجموعة الدول المصدرة للبترول و التي يمكن إيجازها فيما يلي[vi] :

- أثبتت المواجهات الأخيرة بين منظمة أوبك و الشركات البترولية على قوة الدول المصدرة ، و صلابة الدعامات التي يرتكز عليها موقفها في التفاوض على الأسعار، و على ضعف موقف الشركات البترولية، و أكدت التنازلات المتتالية للشركات في مفاوضات الأسعار أن مركز الثقل قد انتقل إلى حكومات الدول المصدرة .
- أدى الوعي البترولي إلى تنبيه الدول المصدرة للبترول إلى ضرورة تصحيح أسعار البترول، بالنظر إلى أهميته الحيوية في اقتصادياتها ،و كذلك بالنظر إلى كونه ثروة ناضبة .
- تفاقم معدل التضخم العالمي ، مما أدى إلى تناقص القيمة الحقيقية للعائدات النقدية التي كانت الدول المصدرة تحصل عليها .
- اتساع الفجوة بين الطلب و العرض العالمي من البترول ، و بالتالي تفاقم أزمة الطاقة و تزايد القلق لدى الدول المستهلكة على إمكان تأمين احتياجاتها من البترول.
- و ترتب على العامل السابق أن الدول المصدرة استطاعت أن تبيع و بأسعار عالية بترول المشاركة ، خلافا لكل التوقعات السابقة ، لقد كان الشعور السائد حتى عام ١٩٧٢ أن الدول المصدرة للبترول ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من البترول في ظل اتفاقيات المشاركة ، و أنها ستلجأ إلى إغراق السوق به بأسعار منخفضة ، و لكن ما حدث كان مخالفا للتوقعات حيث لم تستطع الدول المصدرة فقط بيع بترولها ، وإنما حققت أسعارا أعلى من الأسعار المعلنة ، و ذلك لأن المستهلكين قد أدركوا قصور العرض عن الطلب، و أدى هذا التطور إلى :
- ثبوت قدرة الحكومات على التسويق.
- ثبوت ارتفاع السعر الفعلي عن السعر المعلن.
- تشكك الحكومات المصدرة فيما إذا كانت شروط اتفاقيات المشاركة لصالحها.

إن مراجعة هذه التطورات جميعا، أثبت أن تغيرا هاما قد حدث و هو انكسار الحاجز السيكولوجي الذي كان يلجم الدول المصدرة للبترول عن استخدام قوتها في تحقيق ما كانت تسعى إليه، و إن صورة الصناعة البترولية تغيرت بالكامل.

و لكن و بسبب الفوضى التي عرفتها منظمة الأوبك ، نتيجة تعارض مصالح الدول الأعضاء خاصة نيجيريا و إيران و سوء العلاقات العراقية الإيرانية هذا من جهة ، و من جهة أخرى المنافسة القوية التي فرضتها الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك ، بزيادة حصتها في الإنتاج و إغراق السوق البترولية ، مما ألغى سيطرة هذه المنظمة في مجال التسعير ، و فتح المجال أمام ميكانيزمات العرض و الطلب للتأثير على أسعار البترول.

المبحث الثاني : محددات أسعار البترول.

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول يعتبر في غاية الأهمية ، خاصة بالنسبة للدول المنتجة و التي تعتمد في صادراتها على البترول بنسبة كبيرة كما هو الحال بالنسبة للجزائر ،

فالعلاقة الوثيقة بين أسعار البترول و اقتصاديات هذه الدول ممكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في حالة انخفاض الأسعار .

أولا: الطلب البترولي

يعد الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول ، فنلاحظ أن التوقعات التي تبنى لمعرفة الأسعار المستقبلية للبترول تعتمد على معرفة الكميات المطلوبة في المستقبل ، و نشير إلى أن الطلب الدولي البترولي يختلف عن طلب أي سلعة ، و ذلك نظرا لتأثره بعوامل متعددة تجعله يختلف عن باقي السلع .

١- مفهوم الطلب البترولي:

الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة البترولية – كخام أو منتجات بترولية – عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء أكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية[vii].

لهذا يعتبر الطلب على السلعة البترولية طلب مشتق ،لأنه منصب و منعكس نحو المنتجات البترولية ، و ليس نحو المادة الخام رغم الترابط فيما بينهما و بصورة شديدة ، فإذا لم يكن هناك طلب على المنتجات البترولية سوف لن يكون هناك طلب على البترول الخام ، و أي تغير يحصل على مستوى طلب المنتجات البترولية يؤثر سلبا أو إيجابا على طلب المادة الخام.

٢- العوامل المؤثرة على الطلب البترولي:

الطلب البترولي يتحدد و يتأثر بالعديد من العوامل المختلفة ، البعض منها يعتبر أساسيا و البعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا ، سواء كان ذلك التأثير ايجابيا ، أي بزيادة أو توسع الطلب أو سلبيا بانخفاض و انكماش الطلب و هذه العوامل هي كالأتي :

أ- معدل النمو الاقتصادي و درجة التقدم الصناعي :

تعتبر الطاقة و خاصة البترول عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية و عملية التطور الاقتصادي و الصناعي ، فالبترول محرك فعال لهذا التطور و في نفس الوقت هو مؤشر و مقياس لذلك المستوى التطوري ، فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك البترول خاصة في ظل التطور التكنولوجي و الميكانيكي الهائل ،كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من البترول[viii] .

و انه لواضح و معروف لنا أن هناك علاقة و رابطة وثيقة بين النمو الاقتصادي و الطلب على البترول و هي علاقة طردية، و بالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعتبر متغيرا أساسيا في معادلة الطلب على البترول، و إن كانت الصلة المباشرة القوية بين هذا المتغير و الطلب على الطاقة عموما و الطلب على البترول خصوصا قد انخفضت مما كانت عليه في الماضي ،نتيجة ارتفاع كفاءة استخدام الطاقة و اتجاه الاقتصاديات الغربية إلى صناعات الخدمات، و هي أقل كثافة[ix] من الصناعات الثقيلة في الاعتماد على البترول، وتسعى الدول الصناعية في سياق خفض اعتمادها على البترول إلى الفصل بين النمو الاقتصادي واستهلاك البترول عبر تخفيض قيمة معامل المرونة الطاقوية[x] لاقتصادياتها، و الذي عرف انخفضا من 0.7 خلال السبعينيات إلى 0.4 خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢[xi].

إن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي و الطلب البترولي ، لا تعكس بصورة صادقة في واقعها عن مدى تقدم البلدان ، فهناك ظاهرة تزايد الإنتاج و الدخل الوطني لبعض البلدان النامية و بالأخص البترولية ، و التي ارتفع فيها الدخل الوطني حيث جعل نصيب الفرد فيها يفوق دخل الفرد في البلدان المتقدمة ، فهذه الظاهرة عاكسة شكليا لمستوى تطور عالي و لكنها فعليا لا تعبر عن مستوى تطور اقتصادي عالي، كما هو الحال في البلدان المتقدمة الصناعية، فطلب الكثير من البلدان البترولية لا زال محدودا ، و ذلك بسب كون ظاهرة تزايد الإنتاج و الدخل الوطني ناتج عن نشاط اقتصادي إنتاجي واحد و غير مترابط و متكامل بصورة كبيرة مع بقية الفروع الاقتصادية الأخرى.

ب- سعر البترول الخام و أسعار المنتجات البترولية المكررة : السعر من العوامل الأساسية و الفعالة في تأثيرها على الطلب البترولي و بصورة عامة ، إن انخفاض و تدني السعر يؤدي إلى زيادة الطلب و عكسه يكون تماما.

و من المعروف تاريخيا أن انخفاض و تدني سعر السلعة البترولية ماضيا و حاضرا ،كان أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى توسع الطلب على السلعة البترولية سواء أكان بصورة خام أو بصورة منتجات بترولية.

ج- سعر المواد الطاقوية البديلة:

كلما سجلت أسعار البترول تطورات جديدة في مستواها إلا و لجأت الدول الصناعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغاز و الفحم ، لتقليص الكمية من البترول و الضغط على الأسعار بالانخفاض و بالخصوص إذا بلغت مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى ، و من الممكن أن تتجه الدول الصناعية في المستقبل إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي ، كمصدر رئيسي للطاقة لأنه يعتبر أحسن بديل للبترول نظرا لتواجده في مناطق متعددة من العالم و بكميات هائلة[xii] ، لكن هذا يبقى غير ممكن في الوقت الحالي لأنه لا توجد تقنية منافسة و متطورة و غير مكلفة في نفس الوقت لنقل الغاز الطبيعي من منطقة لأخرى ، خاصة إذا كانت المسافة طويلة ، بحيث توجد تقنية وحيدة لنقل الغاز عن طريق الأنابيب، و هي مكلفة و تستغرق وقت أطول و بالعكس يمكن نقل كميات هائلة من البترول بواسطة تقنية بسيطة و غير مكلفة (عن طريق السفن).

و حسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولية للطاقة فإن الغاز الطبيعي و الفحم سيصبحان مصدران رئيسيان للطاقة في المستقبل، و لكن ما يجب أن نعرفه هو أنه لا توجد في الوقت الحالي مصادر طاقوية بديلة أحسن و أفضل من البترول .

د–الاستقرار السياسي في العالم:

الاستقرار السياسي لا يقل أهمية باعتباره كذلك من العوامل المؤثرة على الطلب البترولي و الذي ينعكس مباشرة على الأسعار ، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات البترولية ، و هذا ما يدفع بالدول الأكثر استهلاكا للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة و بأي سعر و هذا تخوفا من نقص الإمدادات البترولية ،و يأتي عامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط كعامل سياسي يعمق من أثر التركز المزدوج للاحتياطيات والاستهلاك، حيث ظلت المنطقة تعاني من عدم استقرار مزمن منذ مدة طويلة نتيجة لتقسيم المنطقة بين القوى الكبرى فرنسا و بريطانيا ، وقد زاد من حدة عدم الاستقرار إنشاء دولة إسرائيل الذي أصبح يشكل مكمن الاضطراب في المنطقة.

وبالإضافة إلى الدول المنتجة فقد أصبحت الدول الناقلة أو السامحة بالعبور تلعب دورا أساسيا في أمن الإمدادات،و من ثم فإن استقرار هذه الدول يؤثر في استقرار الإمدادات البترولية والأسعار.

و–السكان:

عامل السكان هو أحد العوامل المؤثرة على الطلب ،حيث كلما كان عدد السكان كبيرا و متزايدا فان ذلك يؤدي إلى تزايد الطلب ، و تأثير السكان على الطلب البترولي يعتبر عاملا ثانويا و ليس أساسيا ، و إن تأثيره نسبيا و بحسب تكامله مع بقية العوامل و بالأخص مع عامل مستوى التطور الاقتصادي و الصناعي ، فهو هنا إما أن يكون تأثيره كبيرا في حالة ارتفاع الدخل و ارتفاع درجة التطور الصناعي مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية، أو تأثيره قليلا و محدودا في حالة انخفاض الدخل و انخفاض مستوى التطور الصناعي مثلا في المناطق و البلدان النامية كإفريقيا .

هـ– المناخ: عامل المناخ هو عامل مؤثر على الطلب البترولي سواء بالانخفاض أو الارتفاع، و التأثير هذا ناجم عن مقدار تغير درجات الحرارة على مدار السنة ، ففي حالة البرودة أو فصل الشتاء يتأثر الطلب البترولي بالزيادة، و في حالة الحرارة أو فصل الصيف ينخفض و يتقلص الطلب البترولي ، فالطلب النهائي ينخفض كل سنة خلال الربع الثاني بمقدار ٢.٧ و ٣.١ مليون برميل في اليوم[xiii]، و التغير في الطلب على البترول الخام لا يكون بنفس تغير الطلب على المنتجات البترولية ، لهذا فان الطلب على المنتجات البترولية هو طلب موسمي عكس الطلب على البترول الخام.

ثانيا: العرض البترولي

يعد العرض البترولي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، فزيادة المعروض البترولي يسمح للأسعار بالانخفاض و العكس صحيح، إذن العلاقة بين العرض البترولي و الأسعار هي علاقة عكسية.

١– مفهوم العرض البترولي:

العرض البترولي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدد و خلال فترة زمنية محددة، و يعتبر العرض البترولي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق.

ويتمثل العرض البترولي في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، أو حدوث اختلال في الإمدادات البترولية، كما أن طبيعة البترول تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدود وذلك في ظل العقبات التالية[xiv]:

- عقبات فنية متعلقة بطاقات الإنتاج القصوى والفعلية والتخزين والنقل.
- عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير، لأنها تدوم فترة أطول وتتطلب إمكانيات مالية ومادية كبيرة جدا، أو محاولة الإبقاء على استقرار سعر البترول.

كما أن مرونة العرض البترولي في المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض النفطي مواكبة تغير الأسعار، وكل تغير في الأسعار يؤدي إلى تغير في العرض أقل منه، وذلك للأسباب السابقة الذكر.

٢- العوامل المؤثرة على العرض البترولي:

يخضع العرض العالمي للبترول لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على البترول و سعره، و يدخل في محددات الطلب على البترول كما ذكرنا مستوى و معدل النشاط الاقتصادي و أسعار البترول، كذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين ، فليس معنى توافر احتياطيات بترولية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة و تزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص البترول من باطن الأرض، و معالجته و تخزينه و ضخه حتى سطح الناقلة ،كما يتحدد العرض بسياسة الدول المنتجة للبترول و مدى حاجتها إلى البترول لمواجهة الاستهلاك المحلي ، أو لتصديره تحقيقا لمردود نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل ، و ندخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقرها أوبك بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج و توزيع الحصص بين الأعضاء و كذلك مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص، و فيما يلي أهم العوامل المؤثرة في حجم العرض البترولي[xv] :

أ- الطلب البترولي:

يعتبر الطلب البترولي من المحددات الرئيسية للعرض البترولي ، بحيث أنه إذا لاحظ المنتجون للبترول زيادة في الطلب البترولي فان ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة البترولية في السوق، و أما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى التقليص في الكميات المعروضة ، و ما حدث في الآونة الأخيرة و التي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاع غير مسبوق طالبت الدول المستهلكة للبترول و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المنتجة بزيادة المعروض البترولي، إلا أن استجابة الدول المنتجة كانت ضعيفة و بزيادة قدرها ٣٠٠ ألف برميل في اليوم من البترول الثقيل من طرف العربية السعودية ، و هذا ما يبين أن استجابة العرض في الفترة القصيرة للزيادة الطلب تعتمد بالأساس على الطاقات الإنتاجية غير المستعملة .

و لأن العرض البترولي هو استجابة لما يطلبه المستهلكون، فان العوامل المؤثرة في الطلب البترولي بالكاد نفسها المحددة للعرض البترولي، فالاستقرار السياسي له دور كبير في امن إمدادات البترول ، و ما حدث و يحدث في العراق و إيران و منطقة الشرق الأوسط لأفضل دليل على مكانة هذا العامل في التأثير عل العرض البترولي ، و ما يمكن استخلاصه هو أن العلاقة التكافئية المتشابكة و المعقدة بين العرض و الطلب هي نتيجة لحوار حاد بين الدول المنتجة و المستهلكة للبترول من خلال مجموعة من السياسات البترولية تستعملها كل جهة للوصول إلى مصالحها .

ب- التوقعات المستقبلية لأسعار البترول:

إن التنبؤ بأسعار البترول في المستقبل يعتبر في غاية الأهمية، لكل من الدول المستهلكة و المنتجة للبترول، فالدول الصناعية الكبرى تهدف إلى توفير الكميات الضرورية من البترول عند السعر الذي يناسب مصالحها الاقتصادية و خاصة من أجل المحافظة على استقرار نموها الاقتصادي ، أما الدول المنتجة فهي تحاول التنبؤ بالأسعار في المستقبل من أجل اتخاذ التدابير المتعلقة بعمليات البحث و التنقيب ، و تحديد إمداداتها البترولية وفقا للسعر الذي يتماشى مع حاجيات اقتصادها و سياستها البترولية.

ج- الاحتياطيات البترولية و عمليات البحث و التنقيب عن البترول :

الاحتياطيات البترولية هي القاعدة التي ترتكز عليها سياسة الإنتاج البترولي، و من هذا المنطلق فان أي سياسة للإنتاج و التصدير ينبغي أن تتحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطيات ، فهناك البعض من الشركات البترولية الأجنبية العاملة في أراضي الدول المضيفة قد تعمد للمبالغة في تقديرها لحجم الاحتياطيات، بقصد إقناع الدول المضيفة بأن ما لديها يكفيها لمدة طويلة و من ثم تطمئن على ارتفاع الإنتاج و عرض بترولها.

كما أن عمليات البحث و التنقيب عن البترول تعتبر من العوامل المحددة لكميات البترول المعروضة ، فمن السباب الرئيسية لأزمة ١٩٨٦ الإفراط في عمليات البحث و التنقيب و خاصة في بحر الشمال و المكسيك ، نتيجة لالتهاب الأسعار في الفترة السابقة ، و هذا ما أثر على العرض البترولي و انهارت الأسعار إلى أقل من ١٠ دولار للبرميل .

د-الأرباح العالية في الصناعة البترولية:

إن أسعار السلع الرأسمالية تتأثر باقتصاد الوفرة، وهو تأثير الكمية المنتجة في تكلفة الوحدات المنتجة، ومعناه أنه كلما كانت الكميات المنتجة كبيرة كلما كانت الأرباح عالية، وينطبق هذا المبدأ على سلعة البترول في المراحل الأولى من الإنتاج، لكن عند مرحلة معينة من إنتاج البترول الخام، نرى أنه كلما زادت الكميات المنتجة زادت معها التكاليف، وذلك بسبب أن آبار البترول تحتاج إلى تقنيات مساندة كميات إضافية قد تزيد عن[xvi] 30% فأكثر من طاقة إنتاج إضافية عند استرجاع أي بئر ،كما أنه بسبب زيادة الطلب على البترول، يتم التنقيب عنه في مناطق بعيدة وصعبة، ولكن الميزة الخاصة لسلعة البترول كمنتوج طاقوي جاهز للاستعمال النهائي، فإن الريع المحقق في فرع البترول يفوق كل أنواع ريوع المنتوجات الطاقوية الأخرى كالفحم، الطاقة النووية وغيرها، فبالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر، نجد أن المحرك الهام للعرض البترولي هو تحقيق فائض مالي كبير، أي الريع العالي الممكن تحقيقه، وهو الفرق بين السعر المفروض على المستهلك للمنتوج وتكلفة توريد هذا المنتوج إلى المستهلك، حيث تتقاسم كل الأطراف العاملة في فرع البترول هذا الفائض .

إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى تؤثر على العرض البترولي و نذكر منها مايلي[xvii]:

- طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال البترول على نطاق كبير.
- التكلفة المرتفعة اللازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة.
- مخاطر البيئة التي يجب التغلب عليها إذا ما استخدم الفحم و الطاقة النووية على نطاق كبير.

المبحث الثالث:العوامل المحددة للسعر الموضوعي(العادل) للبترول:

رغم أنه لا وجود في علم الاقتصاد أو اقتصاد السوق ، لشيء اسمه السعر العادل أو السعر المجزي أو السعر المعقول ، و غير ذلك من الأوصاف التجميلية ،فإما أن يكون السعر خاضعا لتقلبات العرض و الطلب الحالية و المرتقبة، و إما أن يكون سعرا احتكاريا تخطيطيا لتحقيق أهداف اقتصادية أو تجارية ، و خصوصا ما يتعلق بحصة مستهدفة لبترول "أوبك" في سوق البترول العالمية وسوق الطاقة يمنع تطوير البدائل [xviii].

إلا أنه هناك العديد من الدراسات التي تبحث عن السعر العادل للبترول، فحسب النظرية الكلاسيكية فأن أسعار البترول الخام يجب أن تتحدد وفق قوى العرض و الطلب ، و أن التكلفة الحدية للإنتاج تلعب في الفترة القصيرة و ربما المتوسطة دورا كبيرا في تحديد الأسعار ، أما في الفترة الطويلة فان التكلفة الحدية لمصادر الطاقة البديلة للبترول تلعب دورا رئيسيا في هذا المجال .

و الواقع العملي يثير الكثير من الشكوك حول صلاحية النظرية الكلاسيكية كأساس لتحديد أسعار البترول الخام على الأقل في الفترة الطويلة ، و ذلك لأن سوق البترول تحكمها في كامل مراحلها عوامل شبه احتكارية، و ذلك يعني أن العرض و الطلب يخضعان لكثير من الضوابط و القيود هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى فإن الشركات البترولية الكبرى تحتكر المعلومات المتعلقة بصناعة البترول ، و لقد أدى ذلك إلى أن النظريات الخاصة بالبترول قد نهضت على أساس بيانات قد تكون مختلفة كثيرا عن الواقع ، يضاف إلى ذلك أن هناك اعتبارات أخرى كثيرة يجب أن يتقرر في ضوئها السعر الموضوعي للبترول و من أهم هذه الاعتبارات مايلي :

- أن الدولة المنتجة (التي تناظر المؤسسة في الصناعة) مهما كانت صغيرة الحجم ، لا تنتج في ظل المنافسة التامة بل في ظل منافسة القلة ، فمن ناحية لا يمكن التوسع توسعا كبيرا في العرض من ، و الطلب على إنتاج دولة ما عند أي سعر في الأجل القصير كما هو الحال في ظل المنافسة التامة ، فلا يمكن زيادة العرض عندما ترتفع الأسعار إلا في حدود طاقة الإنتاج،و من ناحية أخرى فإن البترول ليس سلعة متجانسة تماما نظرا للاختلافات بين الخامات التي ترجع إلى كثافتها و محتواها الكبريتي.
- لا يتساوى سعر الخام مع تكلفته الحدية و إيراده الحدي، عند نقطة تقاطع منحنى الإيراد الحدي مع منحنى التكلفة الحدية، و تفسير ذلك لما يلي[xix] :

– إن هيكل صناعة البترول يفرض وجود هذا الفارق حيث يتألف هذا الهيكل من حكومات تحاول أن تنسق فيما بينها بقدر الإمكان .

– الطبيعة الإستراتيجية للبترول حيث أنه سلعة غير قابلة للتجدد و تستنفذ بسرعة و تتمتع بمرونة و خواص تختلف عن أي مصدر آخر من مصادر الطاقة.

- علاقة السعر بالعرض من ، و الطلب على البترول هي أضعف مما يعتقد للوهلة الأولى، فالطلب على البترول الخام هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات البترولية المكررة و هذا ما يؤثر على الطلب ، كما أنه مورد ناضب و غير قابل للتجدد و هذا ما يؤثر على العرض .

و حسب الدكتور محمود يونس فإن العوامل التي قد تساعد على تحديد السعر العادل للبترول هي كالتالي:

١– تكلفة إنتاج البترول:

و يقصد بها التكلفة المتوسطة، أي حصة كل برميل من التكاليف الثابتة الناجمة عن استكشاف و تطوير الحقول البترول إلى حين بداية الإنتاج، بالإضافة إلى حصة التكاليف المتغيرة.

٢- مقابل الاستنفاذ:

بمعنى أن يضاف إلى تكلفة الإنتاج مبلغا إضافيا مقابل استنفاذ الاحتياطات الحالية للبترول ، و جدير بالذكر أن عنصر الاستنفاذ و إن كان يتغير من حالة لأخرى ، و رغم تباين الثروات البترولية للدول الأعضاء ، إلا أنه إذا ما أريد اتخاذ هذا العنصر في حساب الأسعار ، فيجب اعتبار احتياطات دول الأوبك ما لو كانت خزانا واحدا ، و ذلك حتى لا يقل اهتمام صانعي القرار في السعودية مثلا عن اهتمام الجزائر التي لديها احتياطات متواضعة.

٣- الحافز:

يتعين أن يتضمن السعر العادل للبترول بالإضافة إلى ما سبق عنصرا يعتبر كحافز لاستكشاف و تطوير حقول جديدة للبترول، فهذا الحافز يعتبر مبررا لزيادة الاستثمارات بهدف زيادة الاحتياطات من ناحية و رفع مستوى الاستعادة من الحقول الموجودة من ناحية أخرى[xx].

٤- الصفقات الخاصة للبترول:

فاتساع مدى استخدامات البترول، إذا ما قورنت بمصادر الطاقة البديلة ، تبرر إدخال عنصرا إضافي إلى السعر يساعد نسبيا في تخفيض استهلاك البترول كوقود و يحافظ بقدر الإمكان على الاحتياطات البترولية للاستخدامات التي لا يمكن استخدام مصادر الطاقة الأخرى فيها بنفس القدر من الكفاءة.

٥-التعويض عن التضخم المالي و تقلب أسعار العملات:

إن التضخم و تقلب أسعار العملات قد كلف الدول المصدرة للبترول كثيرا بمعيار تأكل القوة الشرائية لاحتياطاتها ، و على ذلك فهذه الدول لا ترى داعيا للتوسع في إنتاجها إلى حد تراكم الفوائض المالية البترولية ثم بعد ذلك تجد أن هذه الفوائض قد انخفضت قيمتها الحقيقية بسبب التضخم و انخفاض قيمة الدولار ، بالإضافة إلى التمييز في أسعار البترول يبرر في نظر منتجي و مصدري البترول أن تتوازى أسعار البترول مع أسعار وارداتهم من دول منظمة OCDE .

٦- تأمين احتياجات التنمية:

يتطلب السعر العادل للبترول أن يؤمن هذا السعر العوائد المالية التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للبترول، على أن يكون تحقيق هذه التنمية خلال فترة زمنية لا تتجاوز الموارد البترولية المتاحة في هذه الدول ، و معنى ذلك أن أسعار البترول يجب أن تكون من الارتفاع بحيث تسمح بتراكم العوائد المطلوبة للتنمية، مأخوذ في الاعتبار طول عملية التنمية و محدودية عمر البترول ، و اعتماد معظم الدول المصدرة للبترول على هذه العوائد كمحرك لعملية التنمية.

إن من شأن السعر العادل للبترول أن يتيح البحث الجدي عن مصادر الطاقة البديلة و تطويرها ما يستوجب مشاركة معظم دول العالم ، لتجنب أزمة في الطاقة ، كما أن هذا السعر يؤدي إلى الانضباط في استهلاك البترول ، و بالتالي تباطؤ الاستنفاذ ، هذا بالإضافة إلى تحقيقه نوعا من الأمن الاقتصادي للدول المصدرة و يجنبها مغبة الاعتماد المفرط على الدول الصناعية.

و في تقديرنا أن السعر الذي يحقق الغاية المشتركة ، يمكن أن يراوح في الوقت الحاضر عن ٩٥ دولار للبرميل ، مع تحرير السعر من الضغوط التي تمارسها الدول المستوردة للبترول لإبقائه متدنيا، و فيما يلي تبيين المبادئ التي استندنا عليها في تقديرنا لهذا السعر.

- أقرت اتفاقية طهران التي أبرمت بين أوبك و شركات البترول العالمية في ١٩٧١ مبدأ ارتفاع الأسعار ب ٢.٥٪ سنويا لمواجهة التضخم ، كما أقرت مبدأ زيادة ٥ سنتات كعلاوة خاصة كون البترول ثروة ناضبة يتسارع نضوبها بازدياد الطلب عليها ، و كانت السنتات الخمسة في اتفاقية طهران تعادل ٢.٥٪ من السعر البترولي الذي كان يراوح حول دولارين للبرميل ، و بذلك يصبح معدل الزيادة السنوية التي اعتمدتها اتفاقية طهران ٥٪ سنويا، و مع أن اتفاقية طهران لم تعد سارية إلا أن مبدأ الزيادة السنوية لمواجه التضخم و نمو الطلب على البترول، مازالا يصلحان أساسا لتدرج السعر حفاظا على قيمته الحقيقية .
- أقرت اتفاقية جنيف الأولى مبدأ تصحيح سعر البترول طبقا لما يطرأ على قيمة الدولار الذي يستخدم لتسعير البترول من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسية ، و بمقتضاها زيدت الأسعار بنحو ٨.٥٪ اعتبارا من جانفي ١٩٧٢ عقب صدور قرار تعويم الدولار في أوت ١٩٧١ و ما تبعه من تخفيض في قيمته رسميا في ديسمبر ١٩٧١.
- أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في جوان ١٩٧٣ بعد التخفيض الثاني لقيمة الدولار في فيفري ١٩٧٣ ، حيث زيدت بمقتضاها الأسعار بنحو ١١.٩٪ مع تصحيحها شهريا تبعا لتقلب العملات[xxi].

هذه هي المبادئ الثلاثة التي ينبغي اعتمادها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الاسمي للبترول حفاظا على قيمته الحقيقية ، و حتى بافتراض أن تغيرات قيمة الدولار بالزيادة أو بالانخفاض في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى يلغي بعضها بعضا في المدى الطويل ، فان معدل الزيادة السنوية وفقا لمبدأ اتفاقية طهران لا يقل عن ٥٪ سنويا في المتوسط على مدى ٤٣ سنة الماضية ، و هذا ما نقبله كحد أدنى لمعدل التدرج السنوي للسعر الاسمي.

أما بالنسبة لسنة الأساس التي يتخذ السعر فيها كسنة أساس لبداية التدرج ، فينبغي أن يراعى في اختيارها منطقية السعر و عدالته بالنسبة إلى جميع الإطراف ، و بخاصة الدول المصدرة للبترول، و في تقديرنا فان السعر الذي تم تصحيحه في ١٩٧٣ و هو ١١.٦٥ دولار للبرميل يعتبر سعرا عادلا و تعويضا منطقيا للدول المصدرة للبترول.

بذلك و بمقتضى استخدام المبادئ الثلاثة لتقدير معدل الزيادة السنوية في السعر الاسمي ٥٪ على مدى ٤٣ سنة الماضية، فان السعر الاسمي لبرميل سلة أوبك ينبغي أن يبلغ في الوقت الحاضر (١١.٦٥ *١.٠٥^{٤٣}) = ٩٥ دولار للبرميل.

هذا المستوى الذي يمكن للسعر أن يتحرك حوله حاليا، على أن يتدرج ارتفاعا خلال المستقبل تبعا لما تكشف عنه تطورات العوامل الثلاثة، التي يتحدد بمقتضاها معدل الزيادة السنوية للسعر الاسمي ، و هي معدل التضخم ، معدل النمو السنوي للطلب على البترول ، ثم تغيرات قيمة الدولار في مواجهة العملات الرئيسية التي أقرتها اتفاقية جنيف .

خاتمة:

- من خلال الدراسة يمكن ان نستنتج مايلي :
- يتحدد السعر البترولي بمجموعة من العوامل تؤثر في الأخير على عرض و طلب السلعة البترولية إلا انه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر و ذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي و الطلب البترولي معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما.
- أسعار البترول تتحدد نتيجة للتقلبات السياسية و الأمنية .
- السوق البترولية حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية و السياسية ، مما يجعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار ، و أدى ذلك إلى حدوث أزمات متتالية اختلفت نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي ،
- السعر العادل و الموضوعي يرتفع سنويا ٥ بالمائة نتيجة انخفاض الدولار و التضخم و مقابل الاستنفاذ و يعادل ٩٥ دولار سنة ٢٠١٦.

○ المراجع و الاحالات :

[i] محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،١٩٨٣،ص ٨٥

[١] صديق محمد عفيفي ،تسويق البترول ، مكتبة عين الشمس ، الإسكندرية ، الطبعة التاسعة ،٢٠٠٣ص٢٤٨

[iii] محمد احمد الدوري ، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٦

[iv] د. محمود يونس، العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤

[v] كان سعر البترول الخام لا يتجاوز ٣,٥ دولار للبرميل في أوائل سنة ١٩٧٣

[vi] د.صديق محمد عفيفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٦

[vii] محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص١٤٧

[viii] نفس المرجع السابق، ص ١٤٩

[ix] كثافة استهلاك الطاقة تمثل كمية الطاقة المستهلكة لكل دولار من إجمالي الناتج الداخلي الخام

[x] معامل المرونة الطاقوي يمثل العلاقة بين معدل نمو الناتج الداخلي الخام و معدل نمو استهلاك البترول و الكفاءة

[xi] وصاف سعيد ، سياسة امن الإمدادات النفطية و انعكاساتها ، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة الاستخدامية للموارد المتاحة،جامعة سطيف، الجزائر ،٠٨/٠٧ افريل ٢٠٠٨ ص ١١

[xii] جمعة رضوان " تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر ١٩٧٠-٢٠٠٤ " رسالة ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد كمي عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ص٣٧

[xiii] نفس المرجع السابق، ص ٣٩

[xiv] محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره ص١١٥.

[xv] حسين عبد الله،مستقبل النفط العربي، مرجع سبق ذكره حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ،٢٠٠٦، ص١٣٢

[xvi] هاشم جمال: السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،١٩٨٨ ، ص٢٧

[xvii] محمود يونس ، مرجع سبق ذكره،ص٣٢

[xviii] فاضل الجبلي ، منظمة "أوبك" و السعر العادل للنفط، متوفر على الحامل.http//www.elaph .com اطلع عليه ٢٠٠٨/٠٨/٢٨

[xix] محمود يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠

[xx] علي النعيمي ، السعر العادل للنفط. على الحامل http// www.alept.com اطلع عليه ٢٠١٥/٠٩/١٢

حسين عبد الله، نموذج الدول النفطية، تجارب الدول الخليجية و ليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية و أهم التحولات معاصرة و أثرها على هذا التوجه، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية " مركز دراسات الوحدة العربية، جمهورية مصر العربية ، ٢٠٠٥/١١/٢٥ ص.٩ .[xxi]